COOPERATION WITH

Federal Republic of Germany

ألمانيا.. ثمانى سنوات من الوحدة الرائعة

بقلم:

دكتور مهندس نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

بعد اسبوع من الإنتخابات العامة التى حددت شكل الحكم فى المانيا الاتحادية للسنوات الأربع القادمة.. تحتفل الدولة الصديقة اليوم (٣ اكتوبر ١٩٩٨) بمرور ثمانية أعوام على وحدة شرقها وغربها، تلك الوحدة التى جاءت نتيجة لجهود شاقة طويلة، تبلورت آخر الأمر فى انتفاضة سلمية بدأها ١٢٠ الف شاب وشابة فى مدينة «ليبزج» بألمانيا الشرقية، ورفع المتظاهرون شعار («المانيا.. الدولة الموحدة») والآن وبعد مرور هذه السنوات يتردد من جديد التساؤل عن «نتاج هذه الوحدة».

●● ومما لا شك فيه ان اعلان الوحدة قد قوبل من جانب شعب المانيا «الشرقية» بفرحة غامرة وحماس منقطع النظير، ذلك أن الشعب اعتقد أن الوحدة تعنى ارتفاع دخل الفرد بصورة فورية وتلقائية، إلى جانب ممارسة الحرية والديمقراطية.. ولكن هذه الفرحة الكبرى لم تلبث أن بدأت تهتز نتيجة للمشاكل العديدة والمتشابكة التى ترتبت على الجمع بين الالمانيتين «الشرقية والغربية»، دون ترتيب مسبق بعد سنوات طويلة من الاختلاف فى نظامى الحكم، وهو الأمر الذى كان ولابد أن يؤدى الى خلق هوة سحيقة بين الشعبين، وخاصة بين الشباب وبين الشيوخ من الجانبين.. وهنا نتذكر ان اربعين عاما من العزلة أدت إلى نمو احساس بالإغتراب بين صفوف شعب المانيا «الشرقية» على الرغم من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والتى ضمت هذا الشعب قبل التقسيم.

●● كما يجب أن نذكر أن حكومة المانيا الاتحادية السابقة بقيادة المستشار «هلموت كول» الذى أطلق عليه الشعب الالمانى لقب «مهندس الوحدة»،استطاعت أن تحقق ما يشبه المعجزات، وأن تبذل جهودا مكثفة للتغلب على المشكلات القائمة وصولا بالألمانيتين إلى التوازن المنشود.

●● واليوم وبعد ثمانى سنوات من الوحدة، نجد أن الفرحة الكبرى قد تحولت إلى احساس بضرورة إجراء تقييم موضوعى وعملى لما تحقق، ولما ينتظر تحقيقه بقياس تسلسل الأهميات.. ويجب أن نعترف هنا على أن الاحساس بالاغتراب الذى صحب السنوات الأولى للوحدة قد بدأ يضعف ويفتر وأنه فى سبيله للتلاشى بعد فترة قصيرة.

وقبل الاحتفال بالذكرى الثامنة للوحدة، التى يحل ذكراها اليوم.. كان قد أطل علينا يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨، حين توجه ستون مليونا ونصف المليون ناخب المانى إلى صناديق الانتخابات، فى انتخابات عامة، لتحديد شكل الحكومة الألمانية على مدى السنوات الاربع القادمة.. ومن هنا كانت لنا وقفة مع تلك الانتخابات التى ستشكل اسلوب التعامل مع مشكلات الوحدة فى الأعوام القليلة القادمة..ومن المعروف أن المستشار «هلموت كول» حكم المانيا منذ عام ١٩٨٢، من خلال حكومة إئتلافية من ثلاثة أحزاب.. ودخل هذا الائتلاف الانتخابات العامة فى مواجهة الحزب الاشتراكى الالمانى بزعامة «جرهارد شرويدر» المستشار الجديد مع ملاحظة أن نظام الانتخابات فى المانيا لا يتضمن انتخابا مباشرا لمنصب المستشار، وانما يتم إنتخاب اعضاء البرلمان «البوندستاج» الذين ينتخبون «المستشار» بدورهم.. ففى يوم ٢٧ سبتمبر توجه الناخبون الالمان إلى صناديق الانتخاب لإختيار ٦٥٦ عضوا، منهم ٣٢٨ عضوا عن طريق الانتخاب المباشر فى دوائرهم، بينما تم إنتخاب النصف الآخر فى صورة قوائم قدمتها الأحزاب، علما بأن الحزب الذى يحصل على أقل من ٥٪ من الاصوات لا يدخل البرلمان حتى ولو فاز بعض أعضائه فى الانتخابات المباشرة، وعلى سبيل المثال نذكر انه فى الانتخابات العامة الماضية تقدم ٢٢ حزبا إلا انه لم يدخل البرلمان منها سوى خمسة أحزاب فقط.

وعلى الرغم من إختلاف برامج الاحزاب، فإن هناك موضوعات محددة يجرى عادة المفاضلة بين الأحزاب فى أساليب تحقيقها.. وتمثل هذه الموضوعات أولويات وطنية على رأسها الوحدة الالمانية ومشكلة البطالة والأمن الداخلى، والاستقرار المالى والاقتصادى، وحماية البيئة، والاقتصاد الدولى والتنافس الدولى.

وقد دخل «هلموت كول» والاحزاب التى تسانده الانتخابات مستندين إلى قائمة طويلة من الانجازات، أدت إلى استمراره فى الحكم على مدى ١٦ عاما، وهو يمثل ظاهرة سياسية لم تتكرر من قبل إلا فى حالة «كونراد اديناور» والذى حكم المانيا لمدة ١٦ عاما اثر استسلام المانيا ونهاية الحرب العالمية الثانية.. وفى مقدمة هذه الانجازات التى تنسب إلى كول الاقتصاد القومى وتبنى سياسة تحقيق الوحدة الأوروبية بالإضافة إلى عمليات الاصلاح الاقتصادى وتصحيح مسار القسم الشرقى من المانيا، وتحقيق نمو اقتصادى مستمر وديناميكى على أساس التغلب على المشكلات الصعبة الناشئة عن التحول بالإقتصاد الشمولى الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر.

وكان فى مقدمة الامور التى واجهتها الحكومة الالمانية إصلاح - أو بالاحرى إعادة بناء - البنية الاساسية فى القسم الشرقى من المانيا، وتضمن ذلك تشييد مئات الألوف من المساكن وترميم القديم منها، إلى جانب مضاعفة شبكات الطرق والسكك الحديدية، بالاضافة إلى إقامة ٥٠٠ الف صناعة صغيرة ومتوسطة يعمل فيها حوالى ٤ ملايين عامل.. اما بالنسبة للزراعة - وهى النشاط الغالب فى القطاع الشرقى - نجد أن الحكومة قد أنفقت فى عام ١٩٩٥ وحده اكثر من ٨٠٠ مليون مارك للإصلاح الزراعى وإزالة المزارع الجماعية، وخلق نوع من التنافس الانتاجى المرتبط بالأسواق، ولذلك فقد بلغ إجمالى ما تم انفاقه على الاصلاحات الاقتصادية فى «الشرق» ما يزيد على ٨٠٠ مليار مارك فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦.

ومن الامور التى سيسجلها التاريخ أن «هلموت كول» المعروف عنه أنه من أكبر المتحمسين للوحدة الالمانية، ويذكر عنه أنه خلال محادثاته مع جورباتشوف - آخر رؤساء الاتحاد السوفيتى حول الوحدة الالمانية، أتفق على سحب القوات السوفيتية وعددها ٣٤٠ الفا من المانيا «الشرقية» فى نهاية ١٩٩٤.. وقامت المانيا بدفع ١٤.٦ بليون مارك كتكاليف نقل القوات.. ومن المعروف أن كول والرئيس الروسى يلتسين ودعا آخر القوات السوفيتية فى المانيا فى ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤..أما جرهارد شرويدر زعيم الحزب الإشتراكى الالمانى والمستشار الجديد لألمانيا والذى عمل حاكما لساكسونيا السفلى وعاصمتها هانوفر لمدة ثمانية أعوام، حين تم انتخابه فى مارس الماضى زعيما للحزب ومرشحا لانتخابات الرئاسة.. فانه دخل وجبهته الانتخابات على المناداة أساس المناداة بضرورة التغيير بعد استمرار حكومة واحدة لمدة ١٦ عاما، ومن ثم فإنه قد تقدم لانتخابات بقائمة من الوعود بسياسات تستهدف التغلب على كافة المشكلات التى تواجهها المانيا الموحدة فى هذه المرحلة من تاريخها وعلى رأسها مشكلة البطالة.

ومن الأمور المهمة التى كان لها أثرها فى نتيجة الانتخابات العامة، أسلوب مواجهتها موضوع الوحدة الأوروبية التى يؤمن بها كول وأنصاره ايمانا راسخا، خاصة أن السياسة الألمانية تجاه الوحدة الأوربية ترتبط ارتباطا وثيقا بما يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا فى داخل المانيا ذاتها.. ومن الأمور التى كان لها تأثير مباشر على نتيجة الانتخابات العامة، موضوع علاقات المانيا وسياستها تجاه الغرب (أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية)، وتجاه شرق ووسط أوروبا (الكتلة الشرقية سابقا)، بالاضافة الى اتجاهات المانيا بالنسبة الى الدول النامية.. ومن المعروف مثلا أن المانيا تقدم حوالى ٥٠٪ من مساعدات الدول الصناعية الى دول شرق اوربا.. ومن ناحية اخرى فقد طمأنت الحكومة الالمانية الدول النامية، وذلك للتخفيف من قلقها خشية ان تضحى المانيا بها من اجل دول شرق أوربا.. وذلك حين اعلنت الحكومة انها لن تخفض من حجم المعونات التى تقدمها لهذه الدول، بل وذهبت الى ابعد من ذلك، حين طالبت دول الاتحاد الاوربى بزيادة مساعداتها لدول العالم الثالث وفتح اسواقها امام منتجات تلك الدول.

ولاشك انه يحق لالمانيا ان تفخر بالمكانة الدولية الممتاز التى حققتها، سواء على مستوى منظمة الامم المتحدة التى زاد اسهام المانيا فى ميزانيتها من ٨,٠٨٪ عام ١٩٨٩، الى ٩,٦٪ فى الوقت الحاضر، لتحتل المصدر الثالث فى التمويل بعد الولايات المتحدة واليابان، وكذا على مستوى التجمعات الدولية فى اسياوافريقيا وحلف الاطلنطى، وبلغت هذه المكانة ذروتها حين وافقت المحكمة الدستورية الفيدرالية على مشاركة القوات الالمانية فى قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة.

وفى مجالات العلاقات (الالمانية - العربية) عامة، (الالمانية - المصرية) خاصة، فقد اقامت المانيا الدولة علاقات مميزة مع غالبية الدول العربية وفى مقدمتها مصر والسعودية والاردن وتونس وفلسطين.. وتلعب الغرفة التجارية (الالمانية - العربية) والغرف التجارية الالمانية « الوطنية» دورا ملحوظا ومؤثرا فى تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين المانيا والعالم العربى..اما وقد قال الشعب الالمانى قولته فى اختيار جيرهارد شرويدر ممثلا لسياسة التغيير، فلاشك ان شرويدر يأتى خلفا لرجل عظيم قاد المانيا بحكمة واقتدار طوال ستة عشر عاما كانت له خلالها انجازات متميزة.

وهذا الامر يضع المستشار الالمانى الجديد امام تحد ضخم، انه ليس عليه فقط ان يحافظ على الانجازات التى تمت، بل عليه ان يأتى بانجازات تنسب له ولا يوجد ادنى شك فى ان شرويدر سيأتى بالكثير، فقد عودتنا المانيا ان يكون الصف الاول من قادتها متميزين فى ادائهم ورؤيتهم وتطلعاتهم وامكانياتهم فى كل المجالات.. وفى كل الاحوال فإن الخيار الالمانى هو الخيار بين البدائل الجيدة والمتميزة، وهو خيار فى مصلحة المانيا والشعب الالمانى اولا واخيرا.

واخيرا.. فاننا نعترف بان المانيا الحديثة قد تمكنت من اقامة نظام ديمقراطى مميز، يحقق العدالة الاجتماعية، ويراعى حقوق الفرد وحريته.. وليس ادل على نجاح هذا النظام من ان نسبة من يدلون باصواتهم فى الانتخابات تصل الى اكثر من ٩٠٪ من جملة اعداد الناخبين عادة.

ونحن نشارك اليوم المانيا الاتحادية والدولة الصديقة احتفالاتها، ونتمنى للدولة العظيمة وللشعب الالمانى الصديق كل تقدم ونجاح فى الاسهام فى خلق كيان عالمى ديمقراطى، يستند الى الاقتصاد الحر الذى يستهدف العدالة والمساواة بين الشعوب مرحبين بالدكتور بيتر دنجنز سفير المانيا الاتحادية الجديد لدى مصر والذى بدأ مهام منصبه منذ اسابيع قليلة، والتى من شأنها العمل على زيادة الروابط بين مصر وبين المانيا وهى مهمة يدعمها تاريخ حافل بالصداقة والمشاعر الدافئة بين الشعبين على مر عصور طويلة

● كاتب المقال رجل صناعة وخبير فى الشئون الالمانية